



الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية المنستير

+ 1120

محضر الجلسة الإستثنائية المنعقد بتاريخ 3 و 9 و 10 مارس 2022

الجلسة الأولى : الخميس 3 مارس 2022 :

عقد المجلس البلدي جلسة إستثنائية يوم الخميس 3 مارس 2022 على الساعة الرابعة والنصف مساءً بقصر البلدية وذلك على إثر دعوة فردية تم توجيهها إلى كافة أعضائه صادرة بتاريخ 23 فيفري 2022 تحت عدد 769.

وحضر الجلسة كل من السيدات والسادة :

- نجوى بوزقرو بسباس : كاهية رئيس، رئيسة دائرة الحلية
- غازي تريمش : رئيس لجنة التعاون اللامركزي و العلاقات الخارجية

وتغيب عن الجلسة بعذر كل من السيدات والسادة:

- المنذر مرزوق : رئيس البلدية
- هدي بورقيبة : المساعد الأول لرئيس البلدية
- عفيف البواب : المساعد الثالث، رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- خليفة بيزيد : المساعد الرابع لرئيس البلدية، رئيس لجنة الشؤون الإدارية و إسداء الخدمات
- فرجة السخيري البرقاوي : كاهية رئيس، رئيسة دائرة المدينة الأولى
- رياض البخوري : كاهية رئيس، رئيس دائرة المدينة الثانية
- هيفاء الجزيري : رئيسة لجنة السياحة والترفيه
- محمد البرقاوي : رئيس لجنة الثقافة و المحافظة على التراث
- منية هنية : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و المرأة والأسرة والمساواة
وتكافؤ الفرص بين الجنسين .

- ياسر سهيل العويتي : رئيس لجنة الطفولة و الشباب والرياضة
 - أمال البحوري : رئيسة لجنة التربية والتعليم و المشاركة مع التعليم العالي
 - ايناس الصيادي : رئيسة لجنة جمالية المدينة و المساحات الخضراء
 - منصور العجمي : رئيس لجنة متابعة تنفيذ المشاريع البلدية
 - وئام البزرتي : رئيسة لجنة النقل و المرور و رئيسة لجنة النظافة و الصحة
 - سرور دغيم : رئيسة اللجنة الفنية لرخص البناء و التقاسيم و الهنم
- وتغيب عن الجلسة بدون عذر كل من السيدات والسادة:**

- إشراف خليفة : كاهية رئيس، رئيسة دائرة سقانس
- فوزي البرجيني : المساعد الثاني لرئيس البلدية،
- كمال الغمراسي : رئيس لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف
- أحمد غديرة : رئيس لجنة البيئة و التنمية المستدامة
- كمال هلال : عضو المجلس البلدي
- ريم الهاني : رئيسة لجنة الإعلام و التواصل و التقييم
- سامية عقير شاوش : عضو المجلس البلدي
- هدى البدوي : عضو المجلس البلدي
- سمير عقير : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة
- منصور الذويب : عضو المجلس البلدي
- حسن البرقاوي : عضو المجلس البلدي
- كمال السطنبولي : عضو المجلس البلدي
- شكري بن جئات : عضو المجلس البلدي

وحضر عن الإدارة البلدية السيدات والسادة:

- 1- غازي السخيري : الكاتب العام للبلدية
 - 2- هاجر المشموم : مكلفة بكتابة المجلس
- وحيث لم يكتمل النصاب القانوني بهذه الجلسة الذي حدده الفصل 220 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية بحضور أغلبية الأعضاء فقد تم رفعها في حدود الساعة الخامسة والنصف مساء من تاريخها على أن تتم إعادة دعوة المجلس للإنعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل طبقا لذات الفصل.

الجلسة الثانية : الأربعاء 9 مارس 2022 :

لم يتم عقد الجلسة وتم تأجيلها ليوم الخميس 10 مارس 2022 على الساعة الرابعة والنصف مساء.

الجلسة الثالثة : يوم الخميس 10 مارس 2022 :

عقد المجلس البلدي جلسة استثنائية يوم الخميس 10 مارس 2022 على الساعة الرابعة والنصف مساءً بقصر البلدية برئاسة السيد المنذر مرزوق رئيس المجلس البلدي وذلك على إثر دعوة فردية تم توجيهها إلى كافة أعضائه صادرة بتاريخ 8 مارس 2022 تحت عدد 966 .

وحضر الجلسة كل من السيدات والسادة :

- خديجة بيزيد : المساعد الرابع لرئيس البلدية، رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- فرجة السخيري البرقاوي : كاهية رئيس، رئيسة دائرة المدينة الأولى
- رياض البحوري : كاهية رئيس، رئيس دائرة المدينة الثانية
- نجوى بوزقرو بيباس : كاهية رئيس، رئيسة دائرة الحلية
- غازي تريمش : رئيس لجنة التعاون اللامركزي و العلاقات الخارجية
- ياسر سهيل العويتي : رئيس لجنة الطفولة و الشباب والرياضة
- أمال البحوري : رئيسة لجنة التربية والتعليم و المشاركة مع التعليم العالي
- ايناس الصنادي : رئيسة لجنة جمالية المدينة والمساحات الخضراء
- منصور العجمي : رئيس لجنة متابعة تنفيذ المشاريع البلدية
- وئام البنزرتي : رئيسة لجنة النقل والمرور ورئيسة لجنة النظافة والصحة
- سرور دغيم : رئيسة اللجنة الفنية لرخص البناء والتقسيم والهدم

وتغيب عن الجلسة بعذر كل من السيدات والسادة:

- هدى بورقيبة : المساعد الأول لرئيس البلدية
- عفيف البواب : المساعد الثالث، رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- هيفاء الجزيري : رئيسة لجنة السياحة والترفيه
- محمد البرقاوي : رئيس لجنة الثقافة و المحافظة على التراث
- منية هنية : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و المرأة والأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين .

وتغيب عن الجلسة بدون عذر كل من السيدات والسادة:

- إشراف خليفة : كاهية رئيس، رئيسة دائرة سقائنص
- فوزي البرجيني : المساعد الثاني لرئيس البلدية،
- كمال الغمراسي : رئيس لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف
- أحمد غديرة : رئيس لجنة البيئة و التنمية المستدامة
- كمال هلال : عضو المجلس البلدي
- ريم الهاني : رئيسة لجنة الإعلام و التواصل و التقييم
- سامية عقير شاوش : عضو المجلس البلدي
- هدى البدوي : عضو المجلس البلدي
- سمير عقير : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة
- منصور الدويب : عضو المجلس البلدي
- حسن البرقاوي : عضو المجلس البلدي
- كمال السطنبولي : عضو المجلس البلدي
- شكري بن جنات : عضو المجلس البلدي

وحضر عن الإدارة البلدية السيدات والسادة:

- غازي السخيري : الكاتب العام للبلدية
 - وفاء قندوز : كاهية مدير الإدارة الفرعية للأشغال
 - محمد هشام بالحاج يوسف : رئيس مصلحة الإدارة الفرعية للشؤون الثقافية
 - يسمة الخشين : رئيسة مصلحة الشؤون العقارية
 - سنية عياد : رئيسة مصلحة التهيئة العمرانية و الدراسات
 - أنيس بن فرج : رئيس مصلحة
 - هاجر المشوم : مكلفة بكتابة المجلس
 - إيناس سعد : عن المصلحة العقارية
 - حسن زوكار : مكلف بالإعلام
- افتتح الجلسة السيد المنذر مرزوق رئيس المجلس البلدي مرحبا بالحاضرين،
موضحا أن هذه الجلسة الاستثنائية تم عقدها للتداول في بعض المواضيع العاجلة وذلك طبقا
للفصل 216 من مجلة الجماعات المحلية، كما أضاف أنها المرة الثانية التي تتم فيها دعوة
المجلس للإنعقاد وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 220 من القانون الأساسي عد 29 دد لسنة 2018
المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات العمومية المحلية حيث لم يكتمل النصاب
القانوني بالجلسة الأولى التي دعي فيها المجلس للإنعقاد بتاريخ 3 مارس 2022 والثانية بتاريخ
9 مارس 2022 تم تأجيلها ليوم 10 مارس 2022 وقبل عرض جدول الأعمال المبرمج لها أعلم
الحضور بإنطلاق مشروع تهيئة القراعية حيث تم تسليم الإذن الإداري للمقاول للإنطلاق في

إنجاز الأشغال مضيفا أن هذا المشروع يهّم تبليط رصيف الكرنيش وتركيز شبكة تنوير تجميلي وتجهيز حضري وفضاءات عائلية ووحدات صحية وذلك بكلفة جملية تقدر بـ 2696 ألف دينار وبأجل تعاقدية تقدر بـ 240 يوما .
ثم أعطى الكلمة لكاهية مدير الإدارة الفرعية للأشغال التي قدمت لمحة عن تطور المشاريع البلدية كالتالي :

- مشروع الطرقات لسنة 2020 : في طور المصادقة النهائية
 - مشروع الطرقات لسنة 2021 : تمت إحالة الملف على أنظار اللجنة الجهوية للتصفقات
 - مشروع تنوير 2020-2021 : الملف في طور الدراسة مع وكالة التحكم في الطاقة للحصول على متحة .
- هذا وأضاف رئيس المجلس البلدي أن سلطة الإشراف بصدد إعداد المخطّط الثلاثي 2023-2025 والدعوة مفتوحة لأعضاء المجلس البلدي للمشاركة وتقديم مقترحات .
وعلى ذلك طرح رئيس الجلسة جدول الأعمال التالي للتداول في شأنه :

جدول الأعمال

مواضيع عقارية

- 1- إلغاء مداولتي المجلس البلدي المنعقدتين بتاريخ 27 جانفي 2017 والمتعلقة بتخصيص قطعة أرض بالفالاز لبعث متحف للفنون التشكيلية والثانية المنعقدة بتاريخ 21 جويلية 2017 والمتعلقة بتحديد المساحة الجمالية للأرض المخصصة بالفالاز لبعث المتحف .
- 2- النظر في مطالب بعض المواطنين لإقتناء قطع أراضي ملاصقة لعقاراتهم .
- 3- النظر في مطالب التعويض النقدي لبعض المواطنين عن عقاراتهم المدمجة بالطرقات طبقا لمثال التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني .

مواضيع فنية

- 4- تحيين مداولة المجلس البلدي المصادق عليها في جلسته العادية الأولى بتاريخ 19 فيفري 2019 حول ضبط مقاييس وشروط الحصول على تراخيص للربط بالشبكات لبناءات منجزة ومخالفة للتراتب العمرانية .
- 5- النظر في مقترح عمادة المهندسين المعماريين حول إدراج بعض النقاط الفنية واعتمادها من طرف لجنة رخص البناء والهدم .

الموضوع الأول

إلغاء مداولتي المجلس البلدي بتاريخ 27 جانفي 2017 و 21 جويلية 2021

حيث صادق المجلس البلدي المنعقد في إطار دورته العادية بتاريخ 27 جانفي 2017 على تخصيص قطعة أرض بالقلاز بجانب المطعم السياحي بفالاز المنستير ووضعها على ذمة جمعية الفنون الجميلة لبنائها متحف للفنون التشكيلية وتنظيم معارض وأنشطة ثقافية به .

كما صادق المجلس البلدي خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 21 جويلية 2017 على تحديد المساحة المزمع تخصيصها لجمعية الفنون والمقدرة بـ 1500 م² تقريبا توضع على ذمة الجمعية لبنائها والتصرف فيها .

ونظرا لأن جمعية الفنون الجميلة تستغل في فضاء كائن بنفس المنطقة يتكون من طابق أرضي وطابق علوي قامت بتوسيعه مؤخرا لممارسة نشاطها بما فيه الكفاية ، فالمقترح إلغاء المداولتين الأولى بتاريخ 27 جانفي 2017 المتعلقة بالمصادقة على تخصيص الأرض ووضعها على ذمة الجمعية و الثانية بتاريخ 21 جويلية 2017 والمتعلقة بتحديد المساحة .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2021 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على إلغاء مداولتي المجلس البلدي الأولى بتاريخ 27 جانفي 2017 المتعلقة بالمصادقة على تخصيص الأرض ووضعها على ذمة الجمعية و الثانية بتاريخ 21 جويلية 2017 و المتعلقة بتحديد المساحة .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

الموضوع الثاني

النظر في مطالب بعض المواطنين لإقتناء قطع أراضي ملاصقة لعقاراتهم

• عقار السيد موسى المنصوري والسيد وليد خميس الكائنة
بحي السلام المنستير

حيث استقر على ملك السيد موسى المنصوري و السيد وليد خميس القطعة عدد 03 موضوع الرسم العقاري عدد 83499 المنستير الكائنة بحي السلام المنستير.

وحيث تقدم العارضان بطلب قصد إقتناء قطعة الأرض الموجودة أمام عقارهما والراجعة للملك البلدي من فواضل تهيئة المنطقة.

وحيث تم إعداد تقرير فني في الغرض أفاد أن القطعة المطلوبة موجودة أمام عقار العارضان وتمسح حوالي 50 م² و تعتبر من فواضل الطريق العام و لا تخل بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه بالأمر عدد 1439 مؤرخ في 22 أفريل 2013 و بذلك فإن التوقيت في العقار البلدي لا يمن من عرض الطريق المنصوص عليه بمثال التهيئة العمرانية ومن شأنه تمكينهما من تصنيف عقارهما مع الأجوار وحيث عرض الموضوع على أنظار الجلسة المشتركة للجنة الأشغال و التهيئة العمرانية و لجنة الشؤون العقارية والنزاعات و الأملاك البلدية بتاريخ 19 جوان 2020 التي وافقت على الطلب بعد تغيير صبغة العقار من الملك البلدي العام إلى الملك البلدي الخاص مع إحالة الموضوع على أنظار المكتب البلدي.

والمعروض على أنظار المكتب البلدي النظر في إمكانية التوقيت في قطعة الأرض الملاصقة لعقار كل من السيد موسى المنصوري و السيد وليد خميس بعد تغيير صبغة العقار من الملك البلدي العام إلى الملك البلدي الخاص مع تقدير القيمة الشرائية من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء وافق بعرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه مع شرط المساهمة بالطريق العام قبل إتمام إبرام العقد النهائي.

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 13 أكتوبر 2021 في الموضوع وبعده النقاش و تبادل الآراء تم إرجاء النظر فيه لمزيد التدقيق والدراسة وإعداد مثال هندسي للقطعة المطلوبة وإعادة عرضه على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على ما يلي :

- التفويت في قطعة الأرض الملاصقة لعقار كل من السيد موسى المنصوري والسيد وليد خميس والمقدرة بـ 50 م² مع إبرام وعد بالبيع بعد قيامهما بهدم السياج موضوع المساهمة في الطريق حتى يتسنى لهما إتمام إجراءات التقسيم مع تغيير صبغة العقار البلدي من الملك البلدي العام إلى الملك البلدي الخاص و تقدير القيمة الشرائية من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية .

- استخراج القطعة المزمع التفويت فيها من الملك البلدي العام وترتيبها ضمن الملك البلدي الخاص .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

● حول طلب شراء قطعة أرض ملاصقة لعقار ورثة عبد القادر بوزقرو الكائنة بالحي الثاني المنستير

استقر على ملك ورثة عبد القادر بوزقرو عقار موضوع الرسم العقاري عدد 5746 المنستير الكائن بالحي الثاني المنستير .

وحيث تقدم الورثة بطلب قصد اقتناء قطعة الأرض الموجودة أمام عقارهم والراجعة للبلدية من الرسم العقاري عدد 13328 المنستير .

وحيث تم إعداد تقرير فني في الغرض تبين أن القطعة المذكورة موجودة أمام عقار الورثة وتمسح حوالي 117 م² و هي مسيجة و في تصرفهم و لا تصلح إلا لهم لضرورة تصفيف البناء مع الأجوار ، كما تبين أن الورثة قد شيدوا بناء من الجهة الخلفية في جزء من القطعة عدد B720 من الرسم العقاري عدد 13328 المنستير بمساحة قدره بحوالي 50 م² و بذلك يمكن التفويت فيها لتسوية حدود ملكهم .

وحيث عرض الموضوع على أنظار الجلسة المشتركة بين لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية و لجنة الشؤون العقارية والفزاعات و الأملاك البلدية بتاريخ 19 جوان 2020 التي وافقت على تسوية الوضعية بالتفويت لورثة عبد القادر بوزقرو في قطعة الأرض من الجهة الأمامية المقدرة مساحتها حوالي 117 م² و قطعة الأرض من الجهة الخلفية المقدرة مساحتها بحوالي 50 م² مع إحالة الموضوع على أنظار المكتب البلدي .

والمعروض على أنظار المكتب البلدي النظر في إمكانية التفتيت في قطعة الأرض من الجهة الأمامية المقدر مساحتها بحوالي 117 م² و قطعة الأرض من الجهة الخلفية المقدر مساحتها بحوالي 50 م² موضوع الرسم العقاري عدد 13328 المنستير مع تقدير القيمة الشرائية من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش وتبادل الآراء وأفق بعرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه مع شرط المساهمة في الطريق العام قبل إتمام إبرام العقد النهائي.

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 13 أكتوبر 2021 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء تم إرجاء النظر فيه لإعداد مثال هندسي للقطعة المطلوبة وإعادة عرضه على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على إرجاء النظر في الموضوع إلى حين استدعاء ممثلي الورثة والنظر معه في مدى استعداده لإقتناء القطعتين الأمامية والخلفية و استعداده للمساهمة في الطريق العام . وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

● حول طلب اقتناء أرض على ملك البلدية كائنة بنهج سالم بشير

من طرف السادة رؤوف عباس و علي بالحاج يوسف و منيرة الركباني و ورثة الناصر بوزقرو

حيث تقدم المواطنان رؤوف عباس و علي بالحاج يوسف و منيرة الركباني و ورثة الناصر بوزقرو بمطلب لدى البلدية قصد تمكينهم من شراء قطعة أرض ملاصقة لعقاراتهم الكائنة بنهج سالم بشير المنستير .

وحيث عرض الموضوع على أنظار لجنة الشؤون العقارية والنزاعات و الأملاك البلدية بتاريخ

16 جانفي 2019 و اقترحت الموافقة على التفتيت في العقار البلدي كما يلي :

- رؤوف عباس قطعة عدد 1 تمكينه من مساحة قدرها حوالي 140 م²
- علي بالحاج يوسف و منيرة الركباني تمكينهم من مساحة قدرها حوالي 38 م²
- ورثة الناصر بوزقرو تمكينهم من مساحة قدرها حوالي 185 م²

وعرض الموضوع على انظار المكتب البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 فيفري 2019 و الذي اوصى بـ :

❖ إمكانية التفويت في قطعة الأرض الملاصقة لعقار العارضين حسب المساحات المذكورة انفا .
❖ تحديد القيمة الشرائية من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .
وعرض الموضوع على المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 29 أفريل 2019 في إطار جلسة استثنائية وبعد النقاش وتبادل الآراء اوصى بإحالة الموضوع إلى الإدارة الفنية لتقديم تقرير فني شامل لقطعة الأرض المراد التفويت فيها ثم إعادة عرض الموضوع على انظار المجلس البلدي للتداول بشأنه .
و عملا بتوصيات المجلس تم إعداد تقرير فني في الغرض يبين خاصية المنطقة حسب مثال التهيئة العمرانية و الموضعية الحالية للأرض موضوع الطلب .

وعرض الموضوع من جديد على انظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء وافق بعرض الموضوع على انظار المجلس البلدي للتداول في شأنه .
وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التفويت في العقار البلدي كما يلي :

- رؤوف عباس قطعة عدد 1 تمكينه من مساحة قدرها حوالي 140 م²
 - علي بالحاج يوسف و منيرة الركباني تمكينهم من مساحة قدرها حوالي 38 م²
 - ورثة الناصر بوزقرو تمكينهم من مساحة قدرها حوالي 185 م²
- مع تحديد القيمة الشرائية من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .
- استخراج العقار من الملك البلدي العام وترتيبه ضمن الملك البلدي الخاص .
وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

الموضوع الثالث

النظر في مطالب التعويض النقدي لبعض المواطنين عن عقاراتهم المدمجة بالطرق طبقاً لمثال التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني

تقدم جملة من المواطنين يطلب التعويض النقدي عن عقاراتهم المدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني فعرضت مطالبهم على أنظار لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية و حظيت مطالب الآتي ذكرهم بالموافقة :

- ❖ ورثة محمد شكو
- ❖ علي بن الهادي الصيادي
- ❖ زكية بنت عامر قلالة
- ❖ محمد فرج البنزرتي
- ❖ مليكة التليلي
- ❖ محمد بن عبد السلام البدوي
- ❖ شامة البحوري
- ❖ رجاء البحوري
- ❖ فاطمة و ناجية الجعيد
- ❖ فرات و النوري البحوري
- ❖ ورثة محمود بسياس
- ❖ محمد صالح و حبيب بن محمود حبيب
- ❖ محمد الناصر بن الشاذلي يدعى حسن بن علي المهدي
- ❖ ناجية بنت مصطفى نابي

لذا، و تبعاً لما هو مفصلاً بالمصا

حبيب المرافقة نعرض على أنظار المكتب البلدي النظر في إمكانية التعويض النقدي للمواطنين المذكورين أعلاه.

* التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني لفائدة ورثة المرحوم محمد شكو

قام ورثة محمد شكو بتقسيم عقارهم الكائن بالديس سقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 2296 المنستير والبالغة مساحته 2009 م² ،
وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
2009 م ²	578 م ²	502,25 م ²	75.75 م ²

وتبعاً لرغبة الورثة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأموال البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 82083 المنستير مساحته 578 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضين أتموا جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقاموا بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة إستثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة ورثة المرحوم محمد شكو عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 75.75 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية . وكلف المجلس رئيسه بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة و الفائقة للربع القانوني لفائدة السيد علي بن الهادي الصيادي

قام السيد علي بن الهادي الصيادي بتقسيم عقاره الكائن بحي الرياض الديس سقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 6778 المنستير والبالغة مساحته 477 م² ، وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
477 م ²	171 م ²	119.25 م ²	51.75 م ²

وتبعاً لرغبة العارض في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 95116 المنستير مساحته 171 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

و عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتبني في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و الفزاعات و الأملاك البلدية .

و بعد البحث و الدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارض أتم جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض و قام بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرق و سيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع و بعد النقاش و تبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيد علي بن الهادي الصيادي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية و الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 51.75 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية . و كلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية و القانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدة زكية بنت عامر بن أحمد قلالة

قامت السيدة زكية بنت عامر بن أحمد قلالة بتقسيم عقارها الكائن بحي النزهة سقائن المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 2218 المنستير و البالغة مساحته 2338 م² ،

و بعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية و التعمير و ذلك كما يلي :

المساحة الجمالية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
2338 م ²	790 م ²	584,5 م ²	205,5 م ²

وتبعا لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 54912 المنستير مساحته 790 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المتعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضة أتمت جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقامت بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدة زكية بنت عامر بن أحمد قلالة عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 205,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني
لفائدة السيد محمد فرج بن صالح البنزرتي

قام السيد محمد فرج بن صالح البنزرتي بتقسيم عقاره الكائن بالمستير موضوع الرسم العقاري عدد 2456 المستير والبالغة مساحته 3025 م²،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجمالية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
3025 م ²	892 م ²	756,25 م ²	135,75 م ²

وتبعا لرغبة العارض في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 51249 المستير مساحته 892 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المتعدد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارض أتم جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقام بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرق وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة إستثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيد محمد فرج بن صالح البنزرتي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرق تمسح 135,75 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية . وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة والفائقة للربع القانوني لفائدة السيدة مليكة بنت محمد الحبيب التليلي

قامت السيدة مليكة بنت محمد الحبيب التليلي بتقسيم عقارها الكائن بسقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 7244 المنستير والبالغة مساحته 254 م² ، وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي :

المساحة الجمالية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
254 م ²	85 م ²	63,5 م ²	21,5 م ²

وتبعاً لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكّدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 40392 المنستير مساحته 85 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبيت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضة أتمت جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقامت بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدة مليكة بنت محمد الحبيب التليلي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات بمسح 21,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

● التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة و الفائقة للربع القانوني لفائدة

السيد محمد بن عبد السلام بن أحمد البدوي

قام السيد محمد بن عبد السلام بن أحمد البدوي بتقسيم عقاره الكائن بسقانص المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 9074 المنستير والبالغة مساحته 922 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي :

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
922 م ²	297 م ²	230,5 م ²	66,5 م ²

وتبعاً لرغبة العارض في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 40331 المنستير مساحته 297 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبيت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارض أتم جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقام بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيد محمد بن عبد السلام بن أحمد البدوي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 66,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدة شامة بنت محمد عامر البحوري

قامت السيدة شامة بنت عامر البحوري بتقسيم عقارها الكائن بحي الرياض سقائن
المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 2424 المنستير والبالغة مساحته 607 م² ،
وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني
طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجمالية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
607 م ²	248 م ²	151,75 م ²	96,25 م ²

وتبعاً لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات
والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكدت من إحالة المساحة
الدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 88574 المنستير
مساحته 248 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع
القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضة أتمت جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقامت بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقريرين شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدة شامة بنت محمد عامر البحوري عن قطعة أرض مدمجة بمثال التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 96,25 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدة رجاء بنت محمد عامر البحوري

قامت السيدة رجاء بنت محمد عامر البحوري بتقسيم عقارها الكائن بحي الرياض سقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 2423 المنستير والبالغة مساحته 558 م² ، وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
558 م ²	247 م ²	139,5 م ²	107,5 م ²

وتبعا لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأموال البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 111620 المنستير مساحته 247 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضة أتمت جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقامت بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدة رجاء بنت محمد عامر البحوري عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات مسج 107,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدتان فاطمة و ناجية بنات صالح بن سالم الجعيد

قامت السيدتان فاطمة و ناجية بنات صالح بن سالم الجعيد بتقسيم عقارهما الكائن بالديس سقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 2596 المنستير والبالغة مساحته 1026 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
1026 م ²	297 م ²	256,5 م ²	40,5 م ²

وتبعاً لرغبة العارضين في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والفراعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 04 أفريل 2019 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 73996 المنستير مساحته 297 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبيت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضين أتموا جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقاموا بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدتان فاطمة و ناجية بنات صالح بن سالم الجعيد عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تسمح 40,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

- التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائدة للربع القانوني لفائدة شركة مجمع 3 ب للبعث العقاري في شخص ممثلها القانوني فرات و النوري البحوري

قام الممثل القانوني لشركة مجمع 3 ب للبعث العقاري السيدان فرات و النوري البحوري بتقسيم عقارهما الكائن بسقائن المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 5700 المنستير والبالغة مساحته 1080 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أنّ المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
1080 م ²	467 م ²	270 م ²	197 م ²

وتبعاً لرغبة الممثل القانوني للشركة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 86692 المنستير مساحته 467 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و التزاعات والأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضين اتّما جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقاما بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدان فرات و النوري البحوري عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربح القانوني من المساهمة في الطرقات تسمح 197 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة ورثة المرحوم محمود بن محمود بسباس

قام ورثة المرحوم محمود بن محمود بسباس بتقسيم عقارهم الكائن بسقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 32188 المنستير والبالغة مساحته 889 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
889 م ²	338 م ²	222,25 م ²	115.75 م ²

وتبعا لرغبة الورثة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأموال البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 78321 المنستير مساحته 338 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرق على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبيت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارض أتم جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقام بأحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة إستثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة ورثة المرحوم محمود بن محمود بسياس عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 115.75 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بممثال التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدان محمد صالح و حبيب أبناء محمود حبيب

قام السيدان محمد صالح و حبيب أبناء محمود حبيب بتقسيم عقارهما الكائن بشارع محمد صالح الصيادي السواني المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 4092 المنستير والبالغة مساحته 419 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
419 م ²	205 م ²	104,75 م ²	100,25 م ²

وتبعا لرغبة العارضان في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 82191 المنستير مساحته 205 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرق على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث و الدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضين أتما جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقاما بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرق و سيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش و تبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدان محمد صالح و حبيب أبناء محمود حبيب عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 100,25 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بممثال التهيئة و الفائقة للربع القانوني لفائدة السيد محمد الناصر بن الشاذلي يدعى حسن بن علي المهدي

قام السيد محمد الناصر بن الشاذلي يدعى حسن بن علي المهدي بتقسيم عقارها الكائن بحي النزهة سقانس المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 65618 المنستير والبالغة مساحته 454 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
454 م ²	189 م ²	113.5 م ²	75,5 م ²

وتبعا لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 24 سبتمبر 2018 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 78437 المنستير مساحته 189 م² واقترحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتنبث في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارض أتم جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقام بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرق و سيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيد محمد الناصر بن الشاذلي يدعي حسن بن علي المهدي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 75,5 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

• التعويض النقدي لقطعة أرض مدمجة بمشال التهيئة و الفائقة للربع القانوني

لفائدة السيدة ناجية بنت مصطفى نابي

قامت السيدة ناجية بنت مصطفى نابي بتقسيم عقارها الكائن بمقاصص المنستير موضوع الرسم العقاري عدد 55064 المنستير والبالغة مساحته 344 م² ،

وبعد تنفيذ التقسيم تبين أن المساحة المدمجة بالطريق العام فائقة للربع القانوني طبق مقتضيات الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير وذلك كما يلي:

المساحة الجملية	المساحة المدمجة بالطريق	مساحة الربع	المساحة الفائقة للربع
344 م ²	129 م ²	86 م ²	43 م ²

وتبعاً لرغبة العارضة في التعويض النقدي نظرت لجنة الشؤون العقارية والنزاعات والأملاك البلدية في الموضوع بتاريخ 10 جانفي 2020 وتأكدت من إحالة المساحة المدمجة بالطريق إلى الملك البلدي العام بمقتضى الرسم العقاري عدد 105206 المنستير مساحته 129 م² واقتُرحت الموافقة على التعويض النقدي للمساحة الفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات على أن يتم تحديد قيمتها من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 03 جويلية 2020 و بعد النقاش و تبادل الآراء أوصى المكتب البلدي بالتثبيت في التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض مع المصلحة الفنية و في حال وجود تقسيم فني يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و إن ثبت غير ذلك يعاد للجنة الشؤون العقارية و النزاعات و الأملاك البلدية .

وبعد البحث والدراسة من قبل المصلحة الفنية تبين أن العارضة أتمت جميع إجراءات التقسيم الفني للعقار موضوع التعويض وقامت بإحالة المساهمة المدمجة بالطريق العام لفائدة الملك العمومي البلدي للطرقات وسيعرض على أنظار المجلس البلدي تقرير شامل للحالة الموجودة على عين المكان بعد إجراء المعاينة الميدانية من قبل العون الفني .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على التعويض النقدي لفائدة السيدة ناجية بنت مصطفى نابي عن قطعة أرض مدمجة بمثل التهيئة العمرانية والفائقة للربع القانوني من المساهمة في الطرقات تمسح 43 م² على أن يتم تحديد قيمة الأرض من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وكلف المجلس رئيسه بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

الموضوع الرابع

تحيين مداولة المجلس البلدي المصادق عليها في جلسته العادية الأولى بتاريخ 19 فيفري 2019 حول ضبط مقاييس وشروط الحصول على تراخيص للربط بالشبكات لبناءات منجزة ومخالفة للتراتب العمرانية

صادق المجلس البلدي في جلسته العادية الأولى بتاريخ 19 فيفري 2019 على ضبط مقاييس وشروط الحصول على تراخيص للربط بالشبكات لبناءات منجزة ومخالفة للتراتب العمرانية ، كما صادق في جلسته الإستثنائية بتاريخ 28 مارس 2019 على تركيبة اللجنة الفنية للربط بالشبكات لبناءات المنجزة والمخالفة للتراتب العمرانية .

وحيث قامت هذه اللجنة بعقد عدد 03 جلسات (الجلسة الأولى انعقدت بتاريخ 09 أوت 2019 والجلسة الثانية انعقدت بتاريخ 01 أكتوبر 2019 والثالثة بتاريخ 03 ديسمبر 2019 والجلسة الرابعة بتاريخ 15 جانفي 2020) قصد دراسة الملفات الواردة عليها من قبل الدوائر البلدية والتي بلغت 30 ملف وحظي بالموافقة عدد (08) ملفات تم تمكينهم من تراخيص في الربط بالشبكات وذلك بعد استجابتهم لجميع الشروط بما في ذلك خلاص المعاليم المستوجبة .

وحيث ورد ضمن الشروط العامة لمداولة المجلس البلدي المنعقد في جلسته العادية بتاريخ 19 فيفري 2019 أن شروط الربط بمختلف الشبكات تنطبق على الملفات الواردة في أجل أقصاه سنة من دخول مداولة المجلس البلدي حيز التنفيذ .

وأمام تزايد الضغط الحاصل على بلدية المنستير من قبل المواطنين والمستثمرين ومطالبتهم بتمكينهم من تراخيص ربط بالشبكات لبناءاتهم المنجزة والمخالفة للتراتب العمرانية . فالمعروض على المكتب البلدي النظر في إمكانية تحيين مداولة المجلس البلدي المصادق عليها في جلسته العادية بتاريخ 19 فيفري 2019 على ضبط مقاييس وشروط الحصول على تراخيص للربط بالشبكات لبناءات منجزة ومخالفة للتراتب العمرانية .

وتداول المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 02 أوت 2021 وبعد النقاش وتبادل الآراء وافق على عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه .

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة إستثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على تحيين مداولة المجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 19 فيفري 2019 وذلك بتغيير النقطة السادسة من مكونات مطلب الربط بالشبكات لبناءات منجزة بدون رخصة أو مخالفة لرخصة البناء : (دراسة في هيكلة البناية أو ما يعادلها معدة من قبل مهندس مستشار مختص تثبت متانة البناء في وضعيته الحالية) لتصبح شهادة في صلابة البناية .

وكلف المجلس رئيسه باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

الموضوع الخامس

مقترح عمادة المهندسين المعماريين حول إدراج بعض النقاط الفنية و إعتادها من طرف لجنة رخص البناء والهدم

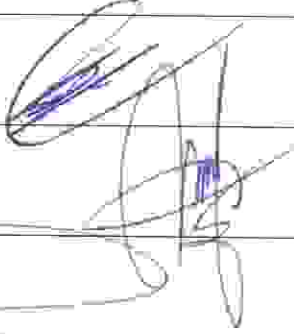
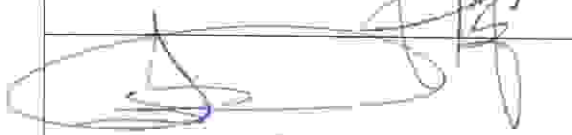
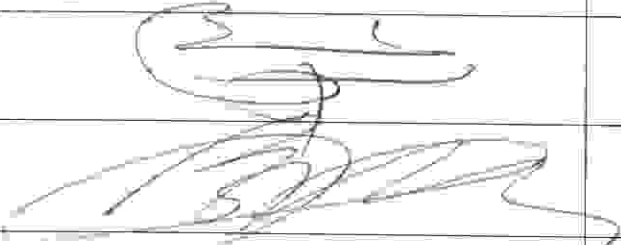
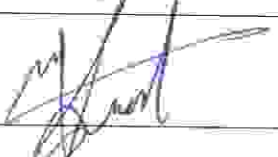
تبعاً للمراسلة الوارد علينا من المندوب الجهوي بالمنستير لهيئة المهندسين المعماريين تحت عـ02384دد بتاريخ 23 أفريل 2021 حول إقتراح حلول على المدى القصير لتسهيل عملية التنمية العمرانية والحضارية إلى حين إدراج هذه المقترحات بالتراتبية العمرانية لمثال الهيئة الجديدة الذي بصدد الدرس وتتلخص المقترحات في النقاط التالية :

- 1- إعتقاد الاتفاق بين الأجوار في المعاملة بالمثل.
- 2- النفاذ إلى السطح للصيانة عبر مدرج لا يفوت طوله 2.5م
- 3- جعل الرواق التجاري اختياري خاصة في ضل عدم التزام الأجوار به .
- 4- إعتقاد التهوية الميكانيكية في بيوت الاستحمام والمراحيض كلما إقتضى الأمر.
- 5- إعتقاد مسافة تراجع ب 4 أمتار عوضاً عن 5 و 6 أمتار في المناطق التي تسمح ببناء R+4 فأكثر.
- 6- زيادة التكثيف في مناطق السكن الفردي شريطة أن لا تتجاوز عدد المساكن عدد مرابض السيارات في الطابق الأرضي أو التحت أرضي الإجباري مع إحترام العلو والأبعاد القانونية على الأجوار وتوفير تهئية خارجية للركن بعض السيارات في مسافة التراجع وإعتقاد الكتل الموجودة بالنسبة لطالب الرخصة .
- 7- إرفاق إتفاقية ممضاة من طرف المهندس المعماري و الحريف مع ملف رخصة البناء تتضمن كل مراحل البناء من دراسة المشروع ومتابعة الأشغال إلى انتهاءها والحصول على شهادتين في انتهاء الأشغال ومطابقتها وذلك فيما يخص بناء R+4 فأكثر.

و عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 13 جويلية 2021 وبعد النقاش وتبادل الآراء وافق على النقاط الفنية المذكورة أعلاه لإعتمادها من طرف لجنة رخص البناء والهدم مع التوصية بـ :

- تحديد الوضعيات في النقطة الأولى المتعلقة بإعتماد الاتفاق بين الأجوار في المعاملة بالمثل في صورة مسافة تراجع لا تقل عن 3 متر .
- إرجاء النظر في النقطة السابعة المتعلقة بإرفاق إتفاقية ممضاة من طرف المهندس المعماري والحريف مع ملف رخصة البناء تتضمن كل مراحل البناء من دراسة المشروع ومتابعة الأشغال إلى إنتهاءها والحصول على شهادتين في إنتهاء الأشغال ومطابقتها وذلك فيما يخص بناء $R + 4$ فأكثر مع الموافقة بعرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي للتداول في شأنه.

وتداول المجلس البلدي المنعقد في إطار جلسة استثنائية بتاريخ 10 مارس 2022 في الموضوع وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق بإجماع أعضائه الحاضرين على إرجاء النظر في الموضوع إلى حين إتمام إجراءات المصادقة على مثال التهيئة العمرانية . إلى هذا الحد رفعت الجلسة في حدود الساعة الثامنة والنصف مساء .

	المنذر مرزوق
	خليفة بيزيد
	فرجة السخيري البرقاوي
	رياض البحوري
	نجوى بوزقرو بيباس
	غازي تريمش
	منصور العجمي
	ياسر سهيل العويطي
	أمل البحوري
	إناس الصيادي
	وأم البنزرتي
	سرور دغيم

رئيس البلدية

المنذر مرزوق

2022